Revue Internationale de Recherche Scientifique et Etudes Doctorales,
ISSN 2665-8763, Mai 2025, Vol.4, N° 1

Mountain Ecosystems in Morocco Between Economic Exploitation and Legal Protection: A Socio-Legal Approach

Amina REDOUAN, BRAHIM HAMDAOUI

FSHS, Ibn Tofail University Kenitra Morocco

المنظومات الإيكولوجية الجبلية بالمغرب بين الاستغلال الاقتصادي والحماية القانونية: مقاربة سوسيوقانونية

Abstract

This article examines mountain ecosystems in Morocco from a socio-legal perspective. It aims to analyze the relationship between the economic exploitation of mountain resources and the legal framework governing their protection. The study addresses a central research question: To what extent does the Moroccan legal system succeed in reconciling the protection of mountain environments with the requirements of development?

The article hypothesizes that Moroccan law has established various protective mechanisms, but their effectiveness remains dependent on practical implementation and coordination with local customary institutions. Adopting a socio-legal approach, the study analyzes legal provisions and customary practices.

The article concludes that preserving mountain ecosystems requires an integrated approach combining resource protection with the recognition and promotion of local knowledge, while incorporating traditional institutions and practices, such as the Jmaâ (traditional community assembly), Agdal (customary system of natural resource management), and Twiza (collective mutual assistance), into environmental governance frameworks.

Keywords: Mountain Ecosystems, National Parks, Agdal, Jmaâ, Legal Protection, Socio-Legal Approach.

الملخص

تتناول هذه المقالة المنظومات الجبلية بالمغرب من منظور سوسيوقانوني. وتهدف إلى تحليل العلاقة بين الاستغلال الاقتصادي للموارد الجبلية وإطار الحماية القانونية. وتنطلق من إشكالية رئيسية: إلى أي حد توفق المنظومة القانونية المغربية في التوفيق بين حماية المجال الجبلي ومتطلبات التنمية؟ وتفترض المقالة أن القانون المغربي أرسى آليات حمائية متعددة، غير أن فعاليته تظل رهينة بالتطبيق وبالتنسيق مع

المؤسسات العرفية المحلية. وتعتمد المنهج السوسيوقانوني في تحليل النصوص والممارسات. وتخلص إلى أن صون الجبال يقتضي مقاربة مندمجة تجمع بين حماية الموارد وتثمين المعارف المحلية، وتدمج "الجماعة" و"الأكدال" و"التويزة" في منظومة الحكامة البيئية.

الكلمات المفتاحية: الجبال، المنتزهات الوطنية، الأكدال، الجماعة، الحماية القانونية، السوسيوقانون.

1. مقدمة: الجبل بين الخزان المائي والرهان القانوني

تشمل المنظومات الجبلية بالمغرب سلاسل الأطلس الكبير والمتوسط والصغير والريف. وتمثل هذه المجالات 25% من مجموع مساحة التراب الوطني، وتؤدي وظائف إيكولوجية حيوية في تنظيم المياه والمناخ وحماية التربة (Royaume du Maroc, 2015). غير أنها تعاني من ضغوط متزايدة مرتبطة بالاستغلال المفرط للموارد الغابوية والرعي الجائر والتغيرات المناخية.

وتثير هذه الوضعية إشكالية مركزية تتعلق بمدى قدرة الإطار القانوني على حماية المجال الجبلي، ومدى انسجامه مع المؤسسات العرفية التي دبرت الموارد لعقود. وتنطلق المقالة من فرضية أن الحماية القانونية للجبال لا تتحقق بمعزل عن المؤسسات المحلية، بل تتطلب تكاملا بين النص القانوني والممارسة العرفية.

وتكتسي دراسة الجبال أهمية خاصة في السياق المغربي الراهن. فالمجال الجبلي المغربي يمثل خزان المياه الأول بالبلاد، إذ تنبع منه أهم الأنهار المغربية، كأم الربيع وسبو وملوية ودرعة وزيز. وتغذي الثلوج والتساقطات الفرشات المائية الجوفية، مما يجعل الجبل "خزان مياه المغرب" بامتياز (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2015). كما يحتضن هذا المجال تنوعا بيولوجيا مهما، ويؤوي أنواعا حيوانية ونباتية متوطنة أو مهددة.

غير أن هذه الأهمية تقابلها هشاشة بنيوية واضحة. فالتقارير الرسمية تسجل أن 29% من المناطق الجبلية تشهد درجة متقدمة من التدهور البيئي، وتضم 59% من ساكنة الجبال (Royaume du Maroc, 2015). ويشهد الغطاء الغابوي تراجعا بمعدل 31000 هكتار سنويا، منها 2900 هكتار بسبب الحرائق (Royaume du Maroc, 2019). ويطرح هذا الوضع سؤالا محوريا: كيف يمكن للقانون أن يحمي نظاما إيكولوجيا هشا، دون أن يهمش المؤسسات العرفية التي دبرته لقرون؟

وتسعى هذه المقالة إلى الإجابة عن هذا السؤال عبر أربعة محاور. يعرض المحور الأول الإطار النظري للجبل كنظام سوسيو-إيكولوجي. ويحلل المحور الثاني الإطار القانوني والمؤسساتي لحماية المجال الجبلي. ويدرس

المحور الثالث أنظمة التدبير العرفي للموارد الجبلية، عبر حالات من الواقع المغربي. ويقترح المحور الرابع مقاربة تشاركية لإدماج التدبير العرفي في الحماية القانونية.

2. الإطار النظري: الجبل كنظام سوسيو-إيكولوجي

2.1. مفهوم الجبل بين التحديد التضاريسي والبناء الاجتماعي

يشكل الجبل (أدرار) خزان مياه المغرب، ويوفر إمكانات متعددة في المجال الفلاحي والغابوي والرعوي والمنجمي. كما تزخر المناطق الجبلية بمؤهلات ثقافية وتراثية مهمة جدا (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2015).

وهناك العديد من المقاربات المتعلقة بتصنيف وتحديد المناطق الجبلية. غير أن القاسم المشترك بينها جميعا يكمن في اعتماد معيار شكل التضاريس، خاصة الارتفاع، في تحديد هذه المناطق (أكثر من 500 متر من الارتفاع). ويبدو أن تحديد المناطق الجبلية التي تحظى بالإجماع هو ذلك الوارد في وثائق البرنامج المندمج لتنمية المناطق الجبلية، الذي أنجزته سنة 2015 اللجنة الوزارية الدائمة لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية، والتي تتألف من 17 قطاعا وزاريا (Royaume du Maroc, 2015).

وحسب التحديد المشار إليه، تتألف المناطق الجبلية المغربية من أربع سلاسل جبلية رئيسية ترتبط بها سلاسل جبلية ثانوية، وذلك على النحو التالي: الريف وبني يزناسن، والأطلس المتوسط وهضبة أولماس، والأطلس الكبير، والأطلس الصغير. ويقترح هذا التحديد أيضا إدماج الهضاب العليا (النجود العليا) الموجودة بجهة الشرق وواحات المناطق المرتفعة، وذلك بالنظر لعلاقات التفاعل القائمة بينها وبين السلاسل الجبلية الرئيسية (Royaume du Maroc, 2015).

وتمثل المناطق الجبلية 25% من مجموع مساحة التراب الوطني. ويُعتبر الأطلس الكبير الغربي الرطب والأطلس المتوسط والأطلس الكبير الشرقي الجاف وجبل صاغرو والأطلس الصغير. كما تمثل مساحتها مجتمعة 81% من المساحة الإجمالية للمناطق الجبلية (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2015).

2.2. الجبل كمجال سوسيو-إيكولوجي متعدد الوظائف

يحتضن المجال الجبلي المغربي تنوعا بيولوجيا مهما، إذ يضم غابات الأرز الأطلسي والبلوط الأخضر والفليني والعرعر، إضافة إلى شجر الأركان بالأطلس الصغير (Royaume du Maroc, 2019). ويؤوي هذا المجال

أنواعا حيوانية متوطنة، منها قرد المكاك البربري وأيل الأطلس والأروي المغربي وغزال الجبل. كما يؤوي طيورا نادرة مثل أبو منجل الأصلع والدنقلة بيضاء الحلق.

وتشكل الجبال خزان المياه الأول بالمغرب، إذ تنبع منها أهم الأنهار المغربية، كأم الربيع وسبو وملوية ودرعة وزيز. وتغذي الثلوج والتساقطات الفرشات المائية الجوفية، مما يجعل الجبل "خزان مياه المغرب" بامتياز (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2015). وتؤدي الثلوج والتساقطات في المرتفعات دور الخزان الطبيعي الذي يغذي الفرشات المائية الجوفية، مما يجعل الجبل "خزان مياه المغرب" بامتياز.

وتشكل هذه المناطق أيضا خزانا للتنوع البيولوجي، بفضل تدرج نطاقاتها المناخية حسب الارتفاع. فهي تحتضن أهم التشكيلات الغابوية بالبلاد، كغابات الأرز الأطلسي بالأطلس المتوسط والبلوط الأخضر والفليني والعرعر، إضافة إلى شجر الأركان المستوطن في الأطلس الصغير وسوس. كما تأوي أنواعا حيوانية ونباتية متوطنة أو مهددة، من أبرزها قرد المغرب (زعطوط). وقد صنفت عدة مجالات جبلية محميات للمحيط الحيوي من طرف اليونسكو، كمحمية الأركان ومحمية الأرز بالأطلس، اعترافا بقيمتها البيئية العالمية (Royaume du Maroc, 2015).

وتؤدي المنظومات الجبلية كذلك وظائف إيكولوجية حيوية، تعرف بخدمات النظم البيئية. فالغطاء النباتي يحد من انجراف التربة ومن توحل السدود، وينظم الجريان المائي، ويخفف من حدة الفيضانات في المناطق السفلى. كما يسهم في تخزين الكربون وتلطيف المناخ المحلي. وتشكل سلاسل الأطلس حاجزا طبيعيا يحد من زحف التأثيرات الصحراوية نحو الشمال (Royaume du Maroc, 2015).

2.3. الأهمية السوسيولوجية والثقافية للمجال الجبلي

من الناحية السوسيولوجية، تعد المناطق الجبلية بالمغرب فضاء اجتماعيا وثقافيا متميزا، إذ احتضنت تاريخيا جزءا مهما من الساكنة الأمازيغية. وقد حافظت هذه الساكنة على أنماط عيش وتنظيم اجتماعي متوارثة، تشكل ركيزة أساسية من ركائز الهوية الوطنية المتعددة الروافد. فالجبل ليس مجالا جغرافيا فحسب، بل هو ذاكرة جماعية تتجسد في اللغة والعادات والفنون الشعبية، كأحيدوس وأحواش، وفي الأدب الشفهي والمعارف المحلية المتوارثة (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2015).

وتتميز المجتمعات الجبلية بأشكال تنظيم جماعي عريقة، تقوم على مؤسسة "الجماعة" (أجماع) بوصفها إطارا للتشاور واتخاذ القرار وتدبير الشأن المحلي. كما تقوم على قيم التضامن والتعاون، كما يظهر في "التويزة" التي يتعاون فيها السكان على إنجاز الأعمال الفلاحية والجماعية. وقد أفرزت هذه المجتمعات

أنظمة عرفية لتدبير الموارد المشتركة، أبرزها "الأكدال"، وهو نظام يقضي بإغلاق المراعي أو الغابات خلال فترات محددة لتمكينها من التجدد. ويمثل هذا النظام نموذجا مبكرا للحكامة المحلية المستدامة. وتعد "إيكودار"، أي المخازن الجماعية المحصنة، وأنظمة توزيع مياه السواقي، شواهد مادية على هذا التنظيم الاجتماعي المحكم (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2015).

ويعكس العمران الجبلي بدوره هذا الغنى الثقافي. فالقصور والقصبات والدواوير المبنية بالمواد المحلية، كالطين والحجر والخشب، تجسد تكيف الإنسان مع خصوصيات الوسط الطبيعي. ومن هنا تشكل هذه المؤهلات رصيدا مهما لتنمية السياحة القروية والإيكولوجية والثقافية (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2015).

غير أن هذه الأهمية تقابلها هشاشة اجتماعية واضحة. فالمناطق الجبلية تسجل مؤشرات فقر وعزلة مرتفعة مقارنة بالمعدلات الوطنية، كما تعاني ضعفا في الولوج إلى الخدمات الأساسية، كالصحة والتعليم والطرق. ويغذي ذلك الهجرة نحو المدن، ويضعف تدريجيا البنيات الاجتماعية التقليدية ونقل المعارف بين الأجيال. ولذلك تطرح المسألة الجبلية إشكالية العدالة المجالية، وضرورة إدماج الجبل في مسار التنمية مع صون خصوصياته الثقافية (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2015).

2.4. التوزيع الديموغرافي والتفاوت المجالي

تتميز المناطق الجبلية بالمغرب بارتفاع نسبي في كثافتها السكانية مقارنة بالعديد من المجالات القروية الأخرى، حيث يبلغ متوسط الكثافة السكانية بها حوالي 37.8 نسمة في الكيلومتر المربع. غير أن هذا المتوسط يخفي تباينات مجالية واضحة بين مختلف السلاسل الجبلية، تعكس تأثير العوامل الطبيعية والمناخية والاقتصادية في توزيع السكان (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2015).

فبينما تسجل منطقة الريف أعلى كثافة سكانية تصل إلى حوالي 112.7 نسمة في الكيلومتر المربع، نتيجة توفر موارد مائية نسبية وخصوبة الأراضي وقربها من المجالات الساحلية، تعرف مناطق أخرى كثافة ضعيفة جدا، خاصة بالمجالات الجبلية الجافة وشبه الجافة. إذ لا تتجاوز الكثافة السكانية في الأطلس الكبير الشرقي وكتلة صاغرو حوالي 16.6 نسمة في الكيلومتر المربع، بسبب قساوة الظروف المناخية، وضعف الإمكانات الفلاحية، ومحدودية البنيات التحتية، في حين تسجل مناطق الأطلس الصغير كثافة تقدر بحوالي 18.1 نسمة في الكيلومتر المربع فقط، مما يعكس بدوره تأثير الجفاف وقلة الموارد الاقتصادية على جاذبية الاستقرار البشري (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2015).

ويعبر هذا التفاوت المجالي في الكثافة السكانية داخل المناطق الجبلية عن اختلاف مستويات التنمية والقدرة على استيعاب السكان، كما يعكس مدى تأثر هذه المجالات بالإكراهات الطبيعية من جهة، وبالسياسات التنموية والبنيات التجهيزية من جهة أخرى.

ويكشف الربط بين المساحة والساكنة أن الثقل المجالي لا يطابق بالضرورة الثقل الديموغرافي: فالريف لا يمثل سوى 11% من المساحة الجبلية، لكنه يحتضن قرابة ثلث ساكنة الجبال (32.8%)، في حين لا يضم الأطلس الكبير الشرقي وصاغرو، رغم مساحته المماثلة للأطلس الصغير، إلا 6.4% من الساكنة (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2015).

3. الإطار القانوني والمؤسساتي لحماية المجال الجبلي

3.1. التطور التاريخي للتشريع الجبلي

إن جهود حماية الطبيعة قديمة نسبيا في المغرب، إذ تعود أولى التشريعات حول المنتزهات الوطنية إلى سنوات الثلاثينيات (ظهير 11 شتنبر 1934 والقرار الوزاري الصادر في 26 شتنبر 1934) (Royaume du Maroc, 1934). وكان منتزه توبقال أول منتزه وطني يتم إحداثه بالمغرب، وذلك سنة 1942 بالأطلس الكبير الغربي على مساحة تبلغ 38.000 هكتار. أما الثاني فهو منتزه جبل تازكا الذي أنشئ سنة 1950 على مساحة تبلغ 680 هكتارا جنوب غرب مدينة تازة (Royaume du Maroc, 2015).

وقد تلتهما منتزهات أخرى، مثل منتزه الحسيمة (47.000 هكتار)، ومنتزه تلاسمطان في الريف (60.000 هكتار)، ومنتزه إفران (53.000 هكتار)، ومنتزه الأطلس الكبير الشرقي (49.000 هكتار). وتضطلع إدارة المياه والغابات إلى تهيئة المنتزهات الوطنية وتدبيرها (Royaume du Maroc, 2015).

ويعكس هذا التطور التاريخي اهتماما متزايدا بحماية المجال الجبلي، غير أن هذه الحماية ظلت في البداية مركزة على المنتزهات الوطنية، دون أن تشمل مجموع المجالات الجبلية. وقد تطلب الأمر تدخلات تشريعية لاحقة لتوسيع نطاق الحماية.

3.2. الترسانة القانونية الوطنية

أرسى المشرع المغربي آليات حمائية متعددة للمجال الجبلي. ويعزز القانون رقم 22-07 المتعلق بالمناطق المحمية الإطار الحمائي للمجال الجبلي، إذ ينظم إنشاء المنتزهات الوطنية والمحميات الطبيعية (Royaume

du Maroc, 2010a). ويحدد هذا القانون أصناف المناطق المحمية، ويحدد مساطر إحداثها وتدبيرها، ويقر مبدأ المشاركة المحلية في تدبيرها.

وفي مجال حماية البيئة عامة، أقر القانون رقم 11-03 المتعلق بحماية البيئة والنهوض بها القواعد العامة لحماية الأوساط الطبيعية (Royaume du Maroc, 2003a). كما أوجب القانون رقم 12-03 إخضاع المشاريع لدراسات التأثير البيئي (Royaume du Maroc, 2003b). وأقر القانون الإطار رقم 99-12 المتعلق بالميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة مبدأ إدماج البعد البيئي في السياسات القطاعية (Royaume du Maroc, 2014).

وفي مجال المياه، نظم القانون رقم 36-15 المتعلق بالماء تدبير الموارد المائية وحمايتها (Royaume du Maroc, 2016). وأقر هذا القانون مبادئ أساسية، منها مبدأ التدبير المندمج للموارد المائية، ومبدأ المشاركة، ومبدأ الملوث يدفع. كما نظم القانون رقم 28-00 المتعلق بتدبير النفايات وإزالتها الجوانب المتعلقة بالنفايات الصلبة في المجالات الجبلية (Royaume du Maroc, 2006).

وفي مجال الغابات، صدر ظهير 20 شتنبر 1976 المتعلق بتنظيم الملك الغابوي، الذي يحدد نظام استغلال الغابات وحمايتها. كما صدرت نصوص تنظيمية لاحقة تنظم الرعي في الغابات وقطع الأشجار.

3.3. المؤسسات والهيئات المتدخلة

وتتوزع الاختصاصات في مجال الجبال بين عدة قطاعات ومؤسسات. وتتدخل المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر في مجال تدبير الملك الغابوي وحماية المنتزهات الوطنية. وتتدخل وزارة الفلاحة والصيد البحري في مجال التنمية الفلاحية والرعوية. وتتدخل وزارة الطاقة والمعادن والبيئة في مجال حماية البيئة وتقييم الأثر البيئي. وتتدخل وزارة الداخلية عبر العمالات والأقاليم في مجال التنسيق المحلي. كما تتدخل وكالات الأحواض المائية في مجال تدبير الموارد المائية.

وفي سنة 2015، أحدثت اللجنة الوزارية الدائمة لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية، التي تتألف من 17 قطاعا وزاريا، وأعدت البرنامج المندمج لتنمية المناطق الجبلية (Royaume du Maroc, 2015). ويهدف هذا البرنامج إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجالات الجبلية، مع الحفاظ على مواردها الطبيعية.

غير أن الباحثين يسجلون تشتت النصوص القانونية وتعدد المتدخلين، مما يحد من فعالية الحماية (بوزيد، 2019). ويؤدي هذا التشتت إلى تداخل الاختصاصات، وضعف التنسيق بين القطاعات، مما يعيق تنزيل السياسات العمومية في المجالات الجبلية.

3.4. الحماية الدولية: اليونسكو والاتفاقيات الدولية

وعلى المستوى الدولي، أدرجت منظمة اليونسكو أربع محميات للمحيط الحيوي تقع أساسا بالمناطق الجبلية: محمية الأركان، ومحمية الأرز، ومحمية الواحات (التي تشمل مجالا جبليا)، ومحمية بين القارات المتوسطية (Royaume du Maroc, 2015). كما أدرج جيوبارك مكون سنة 2014 ضمن الشبكة العالمية لليونسكو، ليصبح أول جيوبارك في إفريقيا والعالم العربي، على مساحة تقارب 5700 كلم² تمتد على أقاليم أزيلال وبني ملال وتنغير (UNESCO, 2014).

ووقع المغرب اتفاقيات إقليمية ودولية متعلقة بالتنوع البيولوجي بالمناطق الجبلية. وفي مجال حماية الموارد الجينية (من الوحيش والنباتات) الموجودة خاصة بالمناطق الجبلية، وقع المغرب على بروتوكول ناغويا في دجنبر سنة 2011. ويشجع هذا البروتوكول، الذي دخل حيز التنفيذ في 12 أكتوبر 2014، الدول على وضع تشريع خاص وملائم في مجال الحصول على الموارد الجينية وتقاسم المنافع الناتجة عن استخدامها والمعارف التقليدية المرتبطة بها (Royaume du Maroc, 2015).

كما أحدث القطاع الحكومي المكلف بالبيئة، بمساعدة من جميع القطاعات المعنية والمؤسسات العلمية والجامعات والمنظمات غير الحكومية، "آلية تبادل المعلومات حول التنوع البيولوجي بالمغرب" (CHM-Maroc)، وهي أرضية للإعلام والتواصل وتبادل المعلومات حول التنوع البيولوجي بالمملكة موجهة إلى كل الفاعلين العاملين في المجال (Royaume du Maroc, 2015).

3.5. محدودية الإنفاذ والتطبيق

تطرح مسألة إنفاذ النصوص القانونية إشكالية مركزية في حماية المجال الجبلي. فإذا كان المشرع قد أقر ترسانة قانونية مهمة، فإن تطبيقها على أرض الواقع يظل محدودا. ويسجل الباحثون ضعفا في مراقبة المخالفات البيئية، وقلة الوسائل اللوجستيكية والبشرية المخصصة للرقابة (السرغيني، 2019).

ويظهر من خلال المعطيات التي تم تجميعها أن النظم الإيكولوجية الطبيعية في المغرب شهدت تغيرات كبيرة جراء الرعي الجائر والفلاحة والتوسع العمراني والنمو الديمغرافي. وتزداد حدة التدهور البيئي بالمناطق

الجبلية جراء جملة من العوامل، منها الضغط البشري وعدم تنفيذ القوانين والقواعد المتعلقة بمراقبة ارتكاب المخالفات (Royaume du Maroc, 2015).

وقد تبين من خلال خريطة الأخطار التي تم إنجازها في إطار البرنامج المندمج لتنمية المناطق الجبلية أن 29% من المناطق الجبلية تشهد درجة متقدمة من التدهور البيئي. وقد سمحت الخريطة بتصنيف المناطق الجبلية التي يتعين أن تعطى الأولوية في جهود الحماية على ضوء معيارين: أولا، مستوى خطر التدهور البيئي؛ وثانيا، أهمية الموارد الطبيعية والبيولوجية الواجب المحافظة عليها. وعلى هذا الأساس تم تحديد التصنيفات الثلاث التالية (Royaume du Maroc, 2015):

- مناطق مواردها الطبيعية ذات مساهمة مهمة وتشهد درجة متقدمة من التدهور البيئي: 59% من الساكنة و29% من المساحة (87 ألف كلم مربع و4.8 مليون نسمة).

- مناطق مواردها الطبيعية ذات مساهمة متوسطة وتشهد درجة ما بين متوسطة ومتقدمة من التدهور البيئي: 35% من الساكنة و64% من المساحة (192 ألف كلم مربع، 2.9 مليون نسمة).

- مناطق مواردها الطبيعية ذات مساهمة متواضعة وتشهد درجة ما بين متوسطة وضعيفة من التدهور البيئي: 6% من الساكنة و7% من المساحة (23 ألف كلم مربع، 500 ألف نسمة).

ويعكس هذا التصنيف تفاوتا كبيرا في درجة التدهور البيئي بين مختلف المجالات الجبلية، ويستدعي تدخلات متباينة حسب خصوصية كل مجال.

4. أنظمة التدبير العرفي للموارد الجبلية: نماذج من الواقع المغربي

4.1. مؤسسة "الجماعة" (أجماع) كإطار للتشاور واتخاذ القرار

دبرت المجتمعات الجبلية مواردها عبر أنظمة عرفية عريقة. وتعتبر مؤسسة "الجماعة" (أجماع) الإطار الأساسي للتشاور واتخاذ القرار وتدبير الشأن المحلي. وتتكون هذه المؤسسة من شيوخ وزعماء قبائل يتوفرون على خبرة وحكمة ونفوذ، وتؤدي دورا محوريا في فض النزاعات وتوزيع الموارد (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2015).

وتعكس هذه المؤسسة قدرة المجتمعات الجبلية على التكيف مع محدودية الموارد والحفاظ على التوازن البيئي. فهي تسهر على توزيع المياه والمراعي، وتنظم أعمال الصيانة، وتضمن احترام العرف المحلي. وتشكل بذلك نموذجا مبكرا للحكامة المحلية المستدامة.

وتتوزع اختصاصات "الجماعة" على مجالات متعددة. فهي تتدخل في تدبير المراعي والغابات، وفي توزيع مياه السواقي، وفي فض النزاعات المرتبطة بالأرض والماء. كما تتدخل في تنظيم الأعمال الجماعية، كبناء السواقي وإصلاح المدرجات وحماية المنحدرات.

4.2. نظام "الأكدال" لتنظيم استغلال المراعي والغابات

ويشكل نظام "الأكدال" آلية عرفية لتنظيم استغلال المراعي والغابات. ويقضي هذا النظام بإغلاق المراعي أو الغابات في فترات محددة لتمكينها من التجدد، ويمثل نموذجا مبكرا للحكامة المحلية المستدامة (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2015).

ويُعتبر "أكدال" توبقال من أبرز الأمثلة على هذا النظام، إذ يغطي مساحة مهمة من المراعي الجبلية بالأطلس الكبير. ويتولى "الجماعة" تدبير هذا الأكدال، وتحدد فترات الإغلاق والفتح حسب الحاجة إلى تجدد الغطاء النباتي.

ويعكس نظام "الأكدال" فهما عميقا للعلاقة بين الإنسان والطبيعة. فهو لا يمنع الاستغلال، بل ينظمه بطريقة تضمن استمرارية الموارد للأجيال القادمة. ويشكل بذلك نموذجا للتنمية المستدامة قبل أن يصبح هذا المفهوم شعارا عالميا.

4.3. "التويزة" كشكل من أشكال التعاون المحلي

وتعكس "التويزة" شكلا من أشكال التعاون المحلي في إنجاز الأعمال الفلاحية والجماعية. ويشارك فيها جميع أفراد المجتمع، وخصوصا الذكور البالغين، في بناء السواقي وإصلاح المدرجات وحماية المنحدرات (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2015).

وتؤدي "التويزة" وظائف متعددة. فهي تساهم في إنجاز الأعمال التي تتطلب يدا عاملة كثيفة، كبناء السدود التلية وإصلاح المدرجات. كما تعزز التضامن الاجتماعي بين أفراد المجتمع، وتقوي الروابط الاجتماعية.

وتشكل "التويزة" بذلك رأس مال اجتماعيا مهما، يمكن أن يستند إليه في تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة في المجالات الجبلية. غير أن هذا الرأسمال الاجتماعي يتعرض للتراجع بفعل الهجرة والتحولات السوسيو-اقتصادية.

4.4. "إيكودار": المخازن الجماعية المحصنة

وتعد "إيكودار" (المخازن الجماعية المحصنة) شواهد مادية على التنظيم الاجتماعي المحكم في المجالات الجبلية. فالمخزن الجماعي كان يؤدي وظائف متعددة، منها تخزين المؤن والوثائق، وتنظيم الحياة الاجتماعية، وفض النزاعات (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2015).

ويعكس هذا النموذج قدرة المجتمعات الجبلية على الادخار والتضامن، وتنظيم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية. غير أن هذه المؤسسة تراجعت بفعل التحولات السوسيو-اقتصادية، مما أدى إلى فقدان جزء من التراث المعماري والثقافي للمناطق الجبلية.

4.5. أنظمة توزيع مياه السواقي

وتشكل أنظمة توزيع مياه السواقي نموذجا آخر للتدبير العرفي للموارد. فالمجتمعات الجبلية طورت أنظمة دقيقة لتوزيع المياه بين المستفيدين، تعتمد على العرف والاتفاق المحلي. وتتولى "الجماعة" الإشراف على هذه الأنظمة، وتحدد حصص كل مستفيد، وتنظم فترات السقي (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2015).

وتعكس هذه الأنظمة فهما عميقا للعلاقة بين الماء والأرض والاجتماعي. فهي تضمن توزيعا عادلا للمياه، وتمنع النزاعات، وتضمن استدامة الموارد. وتشكل بذلك نموذجا للتدبير التشاركي للموارد الطبيعية.

5. التحديات البيئية والاستراتيجيات الوطنية

5.1. التحديات البيئية والمناخية

تواجه المنظومات الجبلية تحديات بيئية متعددة. ويشهد 29% من المناطق الجبلية درجة متقدمة من التدهور البيئي، وتضم 59% من ساكنة الجبال (Royaume du Maroc, 2015). ويسجل المغرب تراجعا في الغطاء الغابوي بمعدل 31000 هكتار سنويا، منها 2900 هكتار بسبب الحرائق (Royaume du Maroc, 2019).

وتعاني المنظومات الجبلية من ضغوط متعددة. فالتوسع العمراني السياحي غير المنظم، وشق الطرق، والرعي المفرط، وقطع الأخشاب، يسرع تفتيت الموائل وتعرية التربة. كما يسهم تراجع الغطاء الثلجي وازدياد

تواتر الظواهر القصوى المرتبطة بتغير المناخ في تضخيم مخاطر الانهيارات والانجراف (Royaume du Maroc, 2019).

وتتجسد آثار ذلك في انخفاض خصوبة التربة، وتذبذب تصريف العيون والأنهار، وتدهور جودة المياه بفعل النفايات غير المعالجة والمبيدات. ويقتضي تدبير هذه المنظومة برامج استعادة مبنية على الهندسة الإيكولوجية للمنحدرات والمدرجات، وحكامة مجالية تمنع التمدد العشوائي، وتثمن المعارف التقليدية للرعي والزراعة، جنبا إلى جنب مع رصد منهجي لمؤشرات فقدان التربة والغطاء الغابوي واستقرار المنابع (Royaume du Maroc, 2019).

5.2. الاستراتيجيات الوطنية لتنمية المناطق الجبلية

واستجابت الدولة عبر برامج متعددة. وأعدت اللجنة الوزارية الدائمة لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية سنة 2015 برنامجا مندمجا لتنمية المناطق الجبلية يحدد المجال الجبلي في أربع سلاسل رئيسية: الريف وبني يزناسن، والأطلس المتوسط وهضبة أولماس، والأطلس الكبير، والأطلس الصغير (Royaume du Maroc, 2015).

ويركز هذا البرنامج على حماية المنابع ومناطق التغذية الجوفية، وترميم الغطاء النباتي، وتنظيم الرعي. ويعتمد على مبدأ الوقاية قبل الاستصلاح، بتثبيت المنحدرات ومعالجة أخاديد الانجراف قبل التشجير. وتعطى الأولوية للأنواع المحلية المتكيفة من البلوط والأرز والأركان الجبلي والصنوبريات، مع تشجير مختلط متعدد الطبقات لتعزيز تجدد التربة وحفظ الرطوبة (Royaume du Maroc, 2015).

وتستعيد المدرجات الزراعية كحواجز مائية-ترابية تقلل سرعة الجريان وتزيد مخزون الرطوبة الجوفية. ويندمج تنظيم الرعي في هذا المسار عبر حصص حمولة رعوية، ومراعي دورية، وممرات للقطعان، بما يحد من الضغط على الشتلات ويقلل خطر الحرائق، مع استغلال تقنية التحريج الرعوي التي تجمع الإنتاج العلفي بالحماية الشجرية (Royaume du Maroc, 2015).

5.3. آليات التمويل والتحفيز

وتستند الحكومة إلى الجهوية المتقدمة وربط التخطيط البيئي بالاقتصادي. وتفعل برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وبرنامج تقليص الفوارق المجالية لدعم البنى الخضراء الصغرى (سدود تلية، مصاطب،

قنوات تقليدية)، ويدمج ذلك مع الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي والمناخ (Royaume du Maroc, 2017).

وتحشد أدوات تمويل مركبة تشمل التحفيزات الخضراء لغرس الأشجار المثمرة الجبلية، وآليات التعويض عن الخدمات البيئية لصالح جماعات أعالي الأحواض، والتأمين الفلاحي ضد المخاطر المناخية، إضافة إلى التمويلات المناخية الدولية للمشاريع القائمة على الطبيعة (Royaume du Maroc, 2017).

5.4. محدودية التنزيل والتحديات المؤسساتية

غير أن هذه البرامج تواجه تحديات في التنزيل. ومن هذه التحديات ضعف التنسيق بين الفاعلين، ومحدودية التمويل، وضعف المشاركة المحلية. ويسجل الباحثون غياب مقاربة تشاركية حقيقية تدمج السكان المحليين في تصميم المشاريع (بوزيد، 2019).

ويعكس هذا الوضع فجوة بين الخطاب الرسمي والممارسة الميدانية. فإذا كانت السياسات العمومية تؤكد على أهمية المشاركة المحلية، فإن آليات التنزيل لا تترجم هذا التوجه إلى واقع ملموس. ويؤدي هذا الوضع إلى ضعف appropriation المشاريع من طرف السكان المحليين، وضعف استدامتها على المدى الطويل.

6. نحو مقاربة تشاركية لإدماج التدبير العرفي في الحماية القانونية

6.1. الاعتراف القانوني بالأنظمة العرفية

يقتضي صون الجبال إدماج المعارف المحلية في السياسات العمومية، وتعزيز المشاركة المحلية في تدبير الموارد. ويطرح هذا التوجه سؤالا قانونيا: كيف يمكن الاعتراف بالأنظمة العرفية دون المساس بمبدأ سيادة القانون؟

وتقترح المقالة ثلاثة مسارات للاعتراف القانوني بالأنظمة العرفية. المسار الأول يتمثل في إدماج مبادئ العرف في النصوص القانونية، عبر تضمينها في القوانين التنظيمية للغابات والمراعي. والمسار الثاني يتمثل في إنشاء هيئات استشارية محلية تضم ممثلين عن "الجماعة" و"الأكدال"، وتشارك في تصميم السياسات العمومية. والمسار الثالث يتمثل في تفعيل آليات التحكيم المحلي لحل النزاعات المرتبطة بالموارد الطبيعية، بدل اللجوء إلى القضاء.

6.2. تعزيز الحكامة التشاركية

ويقتضي صون الجبال تعزيز الحكامة التشاركية، عبر إشراك السكان المحليين في تصميم المشاريع وتنفيذها وتقييمها. ويتطلب ذلك تقوية قدرات الفاعلين المحليين، وتوفير آليات للتشاور والحوار، وضمان الشفافية في تدبير الموارد.

ويمكن أن تساهم المنظمات غير الحكومية والتعاونيات المحلية في هذا المجال. فقد أظهرت التجارب المقارنة أن المشاركة المحلية تزيد من فعالية المشاريع البيئية واستدامتها (براهيمي، 2018). ويؤدي إشراك السكان في تصميم المشاريع إلى تعزيز appropriation هذه المشاريع، وضمان استجابتها للحاجيات المحلية.

6.3. تثمين المعارف المحلية في منظومة الحماية

ويقتضي صون الجبال تثمين المعارف المحلية في منظومة الحماية. فالمعارف التقليدية في تدبير المراعي والغابات والمياه تشكل رصيدا مهما، يمكن أن يستند إليه في تصميم السياسات العمومية. ويشمل ذلك أنظمة "الأكدال" و"التويزة" و"الجماعة"، التي أثبتت فعاليتها عبر القرون.

ويمكن أن تدمج هذه المعارف في برامج التربية البيئية، وفي تكوين الفاعلين المحليين، وفي تصميم مشاريع التنمية. كما يمكن أن تشكل أساسا لآليات التعويض عن الخدمات البيئية، التي تعترف بالدور الذي تؤديه المجتمعات المحلية في حماية الموارد.

7. خاتمة

يتضح من التحليل أن المنظومات الجبلية بالمغرب تمثل مجالا سوسيو-إيكولوجيا هشا، دبرته مؤسسات عرفية لقرون. ووفر المشرع المغربي إطارا حمائيا مهما، غير أن فعاليته تظل رهينة بالتطبيق وبالتنسيق بين الفاعلين. ويقتضي صون الجبال إدماج "الجماعة" و"الأكدال" و"التويزة" في منظومة الحكامة البيئية، وتقوية إنفاذ النصوص القانونية، وتعزيز المشاركة المحلية في تصميم المشاريع.

ويظل السؤال المطروح: كيف يمكن تحويل الأنظمة العرفية الجبلية من ممارسات محلية إلى مؤسسات معترف بها قانونيا في منظومة الحماية الوطنية؟ وتقترح المقالة ثلاثة مسارات للاعتراف القانوني بالأنظمة العرفية: إدماج مبادئ العرف في النصوص القانونية، وإنشاء هيئات استشارية محلية، وتفعيل آليات التحكيم المحلي.

وتفتح هذه النتائج المجال أمام دراسات لاحقة لتحليل التجارب المقارنة في دول المغرب العربي، ودراسة آليات التمويل المستدام للجبال، وتقييم أثر البرامج الوطنية على المؤشرات البيئية والاجتماعية.

المراجع

- أيت حمزة، محمد. (2008). الواحات المغربية: المجال والمجتمع. الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية.
- براهيمي، محمد. (2018). السوسيولوجيا البيئية: المفاهيم والنظريات. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- بوزيد، عبد الرحيم. (2019). الإطار القانوني والمؤسساتي لحماية البيئة بالمغرب. المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، (145)، 87–112.
- السرغيني، صلاح الدين. (2019). القانون البيئي المغربي: النصوص والتطبيقات. الرباط: مطبعة النجاح الجديدة.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (2015). المناطق الجبلية بالمغرب: أي نموذج تنموي؟. الرباط: المملكة المغربية.

- Ait Hamza, M. (2008). Les oasis marocaines: Espace et société. Rabat: Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines.
- Bouzid, A. (2019). Le cadre juridique et institutionnel de la protection de l’environnement au Maroc. Revue Marocaine d’Administration Locale et de Développement, (145), 87–112.
- Royaume du Maroc. (1934). Dahir du 11 septembre 1934 relatif aux parcs nationaux. Bulletin Officiel, (1142), 21 septembre 1934.
- Royaume du Maroc. (1976). Dahir du 20 septembre 1976 relatif à l’organisation du domaine forestier. Bulletin Officiel, (3288), 6 octobre 1976.

- Royaume du Maroc. (2003a). Loi n° 11-03 relative à la protection et à la mise en valeur de l'environnement (Dahir n° 1-03-59 du 12 mai 2003). Bulletin Officiel, (5118), 19 juin 2003.
- Royaume du Maroc. (2003b). Loi n° 12-03 relative aux études d'impact sur l'environnement (Dahir n° 1-03-60 du 12 mai 2003). Bulletin Officiel, (5118), 19 juin 2003.
- Royaume du Maroc. (2006). Loi n° 28-00 relative à la gestion des déchets et à leur élimination (Dahir n° 1-06-153 du 22 novembre 2006). Bulletin Officiel, (5480), 7 décembre 2006.
- Royaume du Maroc. (2010a). Loi n° 22-07 relative aux aires protégées (Dahir n° 1-10-18 du 29 avril 2010). Bulletin Officiel, (5836), 17 juin 2010.
- Royaume du Maroc. (2014). Loi-cadre n° 99-12 portant Charte nationale de l'environnement et du développement durable (Dahir n° 1-14-09 du 4 mars 2014). Bulletin Officiel, (6240), 20 mars 2014.
- Royaume du Maroc. (2015). Programme intégré de développement des zones montagneuses. Rabat: Comité ministériel permanent pour le développement rural et des zones montagneuses.
- Royaume du Maroc. (2016). Loi n° 36-15 relative à l'eau (Dahir n° 1-15-75 du 10 août 2016). Bulletin Officiel, (6506), 6 octobre 2016.
- Royaume du Maroc. (2017). Stratégie nationale de développement durable 2030. Rabat: Ministère de l'Énergie, des Mines et de l'Environnement.
- Royaume du Maroc. (2019). Rapport national sur l'état de l'environnement au Maroc. Rabat: Ministère de l'Énergie, des Mines et de l'Environnement.
- Sarguini, S. (2019). Droit de l'environnement marocain: Textes et applications. Rabat: Imprimerie Najah Al Jadida.
- UNESCO. (2014). M'Goun UNESCO Global Geopark. Paris: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization.